

## مصدر: السعودية أعطت مهلة 3 سنوات لتسوي شركات التأمين أوضاعها وصياغة «بروتوكول» الانضمام في سبتمبر

**السعودية تجاوزت عقبة المفاوضات مع أميركا لدخول التجارة العالمية في انتظار اعتراض أوروبي على تسعير سوائل الغاز**

الدمام: أنيس القديحي - الرياض: محمد الحميدي  
أكد مصدر سعودي مسؤول أمس تواصل السعودية وأميركا لاتفاق حول جميع القضايا العالقة في المفاوضات الثنائية والتي ستكون خطوة حاسمة في سبيل انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية. وأشار مصدر لـ«الشرق الأوسط»، ان الجانبين أنجزا خلال جولة المفاوضات التي عقدت الشهر الحالي في أميركا قضايا بينها مطالب أميركية بتسوية أوضاع شركات التأمين التي كانت تعمل في السوق السعودي قبل تطبيق نظام التأمين التعاوني الجديد حيث ابلغ الجانب السعودي نظيره الأميركي بإعطاء مهلة لتلك الشركات لتسوية وضعها تستمر لـ 3 سنوات تستطيع تلك الشركات بما فيها الأميركية ابقاء فروعها في السعودية لحين وضع صيغ لتسوية وضعها.

واضاف المصدر ان امام الجانبين بعض القضايا الفنية بينها صياغة الاتفاقية تمهيدا لعرضها على الكونغرس الأميركي لمجرد الاطلاع وليس المصادقة. فيما اشار المصدر الى ان شهر يوليو (تموز) المقبل سيشهد عقد اجتماع لفريق العمل الذي يضم في عضويته 56 دولة الى جانب السعودية سيعقد في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف لأجل مراجعة التقرير النهائي والذي سيتم تضمينه في «بروتوكول» انضمام السعودية للمنظمة والذي ستم صياغته في اجتماع يعقد في سبتمبر (أيلول) المقبل.

وتوقعت المصادر ان تتم المصادقة على انضمام السعودية للمنظمة خلال الاجتماع الوزاري السادس والمقرر عقده في الفترة بين 13-18 ديسمبر (كانون الأول) المقبل في هونغ كونغ بالصين. موضحا ان البيان الختامي لقمة الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، والرئيس الأميركي جورج بوش، قدم صيغة أكثر تقدما من اعلان التوصل لاتفاق وانما ان تتحول أميركا لشريك يدعم انضمام السعودية لمنظمة التجارة قبل نهاية العام الجاري.

وتشير المصادر الى انه بإبرام السعودية لاتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة تكون قد أنجزت كافة متطلبات الاتفاقيات الثنائية وتبقى تسوية قضية عالقة حتى الان مع الجانب الأوروبي وتتعلق باعترض أوروبي على سياسة تسعير سوائل الغاز الذي يتم بيعه حاليا كلقم لمصانع البتروكيماويات المحلية، فيما تشير المصادر الى ان تلك القضية سيجري العمل على حلها قريبا، خصوصا ان الولايات المتحدة الأميركية وافقت على سياسة السعودية الخاصة بتسعير سوائل الغاز ولم تتقدم باعترض رغم ارتباطها بعلاقات أكبر في قطاعات البتروكيماويات السعودي من مثلتها الأوروبية ما يضعف موقف الجانب الأوروبي.

وجاءت المفاوضات السعودية مع أميركا بعد أن تلقت الرياض 14 مطلباً من واشنطن تهدف إلى تحقيق اتفاق ثنائي، شملت رفع نسبة الملكية الأجنبية في عدد من القطاعات الخدمية.

واتخذت السعودية أثر هذه المطالب، قرارات قدمها الفريق التفاوضي على شكل عروض، وكانت مفاوضات انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية انطلقت في عام 1993 بدأت عندما تقدمت السعودية بطلب في يونيو (حزيران) من ذلك العام تلاها تشكيل فريق العمل فيما استمرت المباحثات واستفسارات الدول الاعضاء بشأن تجارة السلع والخدمات.

وللتعليق على موضوع انضمام السعودية للمنظمة، تحدثنا مع الدكتور عبد العزيز الحمد العويشق، الخبير الاقتصادي، حيث قال ان تسريبات خلال الاسبوع توقعت توصل الجانبين لاتفاق بحلول يوم الاثنين، ولكن لم يشر البيان الختامي لقمة الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي والرئيس الأميركي جورج بوش صراحة للتوصل لاتفاق، وإنما أشار لترحيب أميركا بانضمام السعودية للمنظمة قبل نهاية العام الحالي.

وأضاف ان المعلومات المتوافرة تشير الى مواجهة المفاوضات بين الدولتين عقب مطالبة أميركا بفتح قطاع الخدمات امام الاستثمار الخارجي من دون استثناء لأي قطاع سواء التأمين او المصارف كما تناولت المفاوضات موضوع الحماية الجمركية الذي تطبقه السعودية حالياً على عدد من السلع، من هنا جاءت المطالب الأميركية التي تهدف لتعديل سقف الالتزامات التي ستتعهد السعودية بتقديمها عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وهي مطالب مشابهة لما تقدم به الاوروبيون بشأن طلب تنازلات في عدد السلع المحمية او مقدار الرسوم الحمائية بالاضافة الى مطالب تتعلق بانضمام السعودية لكافة الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير نظام قضائي وقانوني منطور وشفاف.

وحول الفوائد التي قد تجنيها السعودية في حال انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، قال الدكتور العويشق ان تلك الخطوة ستحمي السعودية من الاجراءات التي قد تتخذها الدول الاخرى الاعضاء تجاه سلعها او خدماتها المصدرة من خلال توفير مرجعية قانونية يمكن الاحتكام اليها في اي خلاف تجاري. واضاف ان انضمام السعودية ايضا سيرفع جاذبية الاقتصاد السعودية للاستثمارات الاجنبية. وأشار العويشق الى ان انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية سيوفر ايضا بيئة تنافسية مفتوحة وسيرفع كفاءة الاقتصاد. وحول اثر انضمام السعودية لمنظمة التجارة على التقارب الاقتصادي ضمن التكتل الخليجي، قال الدكتور العويشق ان جميع دول الخليج عدا السعودية هي دول اعضاء وكان اخرها انضمام عمان ويتوقع ان يسهم انضمام السعودية في ازالة بعض العوائق التي أخرت التقارب الاقتصادي الخليجي وبينها تقليص او ازالة السياسة الحمائية للسلع حيث يمر الاتحاد الجمركي وحتى نهاية العام الحالي بمرحلة انتقالية يسمح خلالها بتطبيق سياسات حمائية لحوالي 938 سلعة وتم الاتفاق على ازالتها بنهاية العام الجاري.

من جانبه، أوضح الدكتور بدر البدر، المدير العام لشركة سيسكو سيستمز في السعودية أن الانضمام يمثل توجها إيجابيا من قبل الحكومة، إلا أن هناك بعض المخاطر التي لا بد على الشركات العاملة في القطاع الخاص رعايتها، أبرزها التنافسية المحتممة حيث يتوقع أن تشهد الفترة المقبلة دخول شركات ومؤسسات عاملة محترفة وقوية وقادرة على تقديم خدمات جديدة مما قد يزيد فرصة تضاؤل بعض الشركات وانحسار بعض القطاعات.

ودعا البدر في حديثه لـ«الشرق الأوسط» الشركات السعودية وخاصة في القطاعات الصغيرة والمتوسطة لتغيير استراتيجياتها والاستفادة الكبرى من الوقت في إحداث تطورات من خلال التقوي وزيادة القدرة التنافسية، موضحا أن الدخول في منظمة التجارة العالمية قد يكون فرصة لخروج الشركات السعودية إلى دول العالم وتوسيع نشاطاتها وفرض قدراتها الإنتاجية.

Like 0 Tweet مشاركة

